التقـــــــارير :

التغيير السياسى فى زيمبابوى

محمد أنور
الهيئة العامــة للاستعلامــات

في خطوة مفاجئة معها آثارت الخوف وسادت معها حالة من الغموض والارتباك أن تؤدى تبعاته لانزلاق دولة زيمبابوى لأتون صراع مجهول قد لا تحمد عواقبــه، قام الجيش في زيمبابوي في ١٤ نوفمبر ٢٠١٧ بخطوة مفاجئة بالانتشار العسكري في أرجاء العاصمة هراري والسيطرة على محطة التليفزيون الحكومية والاستيلاء على السلطة، ووضع الرئيس روبرت موجابي تحت الإقامة الجبرية إلى أن تمــت تنحيته كرئيس للبلاد.

وكان من الواضح تماما حرص قادة الجيش التام على نفي صفة "الانــقــلاب العسكري" على السلطة الشرعية بزعامة بموجابي، لما قد يثيره هذا المصطلح من حساسيات ومشكلات خطيرة، خاصة في التعامل مع الهيئات الإقليمية والدولــيــة، وكانت الأسباب الأولى المعلنة أن تحرك الجيش جاء كمحاولة لحماية الــرئــيــس موجابي من المجرمين المحيطين به، واللافت أن هذه التحركات اكتسبت تــأيــيــدًا مباشراً وواسعًا من جانب الشعب الزيمبابوى، وكذلك من جانب قادة الحزب الحاكم، باعتبارها الوسيلة الوحيدة لإنهاء حكم الرئيس موجابي التى امتدت لأكثر مــن ٣٦ عاماً، والذي تولى السلطة في البلاد منذ حصولها على الاستقلال في عام ١٩٨٠، وكان يعد واحدًا من قادة التحرير الوطني العظام، ممن حاربوا من أجل استــقــلال زيمبابوي عن بريطانيا وإنهاء حكم الأقلية البيضاء.

وسنحاول من خلال هذا التقرير، الوقوف على ملامح المشهد السيـــاســـى فـــى زيمبابوى استقراء لحقيقة ما تم، والأسباب التى دفعت الجيش وأرغم الحزب الحاكم للانقلاب على موجابى والقبول بإبعاده عبر خروجه الآمن من السلطة نظير تخليه عن الرئاسة، كما سنحاول إلقاء الضوء على طبيعة المشهد السياســـى والأطـــراف والقوى التى لطالما تحكمت فى صنع القرار فى دولة زيمبابوى، خلوصاً بتوقع مـــا يمكن أن تتمخض عنه تلك الخطوة على المستقبل القريب لزيمبابوى.

مقدمات الأزمـــــة

ولعل السؤال الأول الذى يطرح نفسه بقوة لماذا تدخل الجيش، وما هى العوامل التى دفعته لذلك..؟ والشاهد أن جملة من العوامل والتطورات المهمة، كان أبرزهـــا تراجع شعبية موجابي، "البطل الثوري"، بعد تحوله خلال سنوات حكمه الطويلة إلى تركيز جميع السلطات في شخصه، واعتماده على أساليب وصفت بالقمعـــيـــة فـــي مواجهة خصومه ومنتقديه، فضلاً عن المشكلات الإقتصادية الحادة التي اجتاحـــت البلاد، واستخدامه لحزب "الإتحاد الوطني الأفريقي الزيمبابوي" الحاكم ZANU فـــي إدارة خلافاته السياسية، ما أدى إلى تعرض الحزب لتقلبات متلاحقة خلال السنوات الأخيرة، وفقدانه لهياكله الشعبية.

ويرى خبراء سياسيون أن نقطة التحول الرئيسية التـــي أدت إلـــى تصـــاعـــد الانتقادات الموجهة ودفعت الجيش للتدخل، بدأت بقيام موجابى بإقالة نائبته السابقة "جويس موجورو" في ديسمبر ٢٠١٤، ثم توجهه بعد ذلك للعمل على ترتيب الداخل الزيمبابوى والتمهيد لتوريث الحكم لزوجته "جريس موجابي" التى دخلت عـــالـــم السياسة فعلياً لأول مرة عام ٢٠١٤ بتعيينها فى منصب رئيسة "رابطة النـــســـاء" بحزب زانو، كخطوة فى طريق التصعيد السياسي لها، وتسخير وسائـــل الإعـــلام المملوكة للدولة لها باعتبارها امتدادًا لموجابي، كما عمد موجابى لاتخاذ خطوة أكثر خطورة أدت لتغير المشهد ضده وعجلت بأسباب رحيله عندما أصدر أوامره بتنحية وإقالة نائبه" إيميرسون منانجاجوا " الذى يُلقب بـــ"التمساح" بسبب قسوته ويتمتـــع بنفوذ واسع ويحظى بدعم الجيش و"اتحاد قدامى محاربي حرب التحرير" فى نوفمبر



٢٠١٧، والذى اضطرا إلى ترك بلاده والهرب إلى جنوب إفريقيا ٢٠١٧.

يضاف إلى حالة التشابك السياسي تزايد حالة الصراع داخل الحزب الحاكم بيـــن فصيلين تهيمن على كل منهما النزعة الشخصية، أولهما الفــصـــيـــل الـــذي قـــام بالانقلاب، والمقرب من منانجاجوا، ويشمل القادة العسكريين الحاليين والسابقيـــن الذين شاركوا في الإطاحة بحكم الأقلية البيضاء في عام ١٩٨٠، والفصيل الثانـــى المعروف باسم مجموعة الـــ ٤٠، وتقوده السيدة الأولى جريس موجابـــى زوجـــة الرئيس، وهو الفصيل الأصغر سنا ويتبنى طابعًا أكثر مدنية. ولم يشارك معـــظـــم أعضائه في حرب الاستقلال.

وفضلاً عن تلك العوامل، يُشار إلى معاناة زيمبابوي منذ سنوات من مظـــاهـــر التراجع الاقتصادي، ففيما فشلت الحكومة في تسديد الديون الخارجية بسبب النقص المتوالى للعملة الصعبة،ارتفع معدل التضخم لنحو ٧%، و البطالة إلى ٩٠%. هذا بالإضافة إلى موجة الجفاف الكبيرة التي اجتاحت البلاد وأدت إلى تعرض ما يقرب من ٢,٥ مليون مواطن لأزمات غذائية خطيرة، ناهيك عن مشكلات انعدام الكهرباء فى العديد من المجتمعات الريفية، وتراجع مستوى التعليم والرعاية الصحية لشعب يبلغ تعداده ٣٧ مليون نسمة، منهم ٢٧% لا ينفقون سوى دولاراً واحداً فى اليوم.

فى ذات الوقت أكدت تقارير مراقبين على وجود تباين واضح ما بين الحـــالـــة الاقتصادية والمعيشية السيئة التى يعيشها السواد الأعظم من المجتمع الزيمبابـــوى وكبار المسئولين الذين يعيشون في مستويات تصل لحد السفه، ومنـــهـــم أســـرة الرئيس موجابى الذى قدرت مصادر تكاليف رحلاته الخارجية خـــلال عـــام ٢٠١٧ بنحو ٤٠ مليون دولار، فيما تحدثت تقارير أخرى عن وصول تكلفة عيد المـــيـــلاد الـــ٩٣ لموجابى لمبلغ المليون دولار، فيما عُرف عن زوجته عشقها للتـــســـوق، حتى أنه أُطلق عليها لقب "المتسوقة الأولى" و"جريس جوتشي"، بينما قام إبـــنـــه بيلارمين شاتونجا، البالغ من العمر ٢٥ عامًا، بنشر فيديو أثار غضب الشعب، وهو يسكب زجاجة شمبانيا فوق ساعة يده التى تقدر بـــ٤٥ ألف جنيه استرلينى، وهو يقول "أبى يدير البلاد كلها".

والسؤال الذى قد يطرح نفسه، ما هى أطراف المعادلة فى الصراع على السلطة فى زيمبابوى، والقوة النسبية لكل منها، والتى أدت فى نهاية المطاف لإبعاد أحـد أهم أطراف الصراع والذى حـــكم البـــلاد لما يزيد عن ٣٦ عاماً كاملة.

موجابى قائد التحرير والرئيس الأوحد لزيمبابوى منذ الإستقلال...

يعد روبرت موجابى الذى بلغ سن الثالثة والتسعين فى فبراير الماضي، ثـــانـى أكثر رئيس أفريقى يشغل منصب الرئاسة حيث شغل منصبه منذ عام ١٩٨٦ بينما يسبقه فى هذا رئيس غينيا الاستوائية تيودورو أوبيانج الذي يشغل منصبه منذ ٣٨ عاما، يليه الرئيس الكاميروني "بول بيا" الذي يحكم بلاده منذ ٣٥ عاما ورئـــيس الكونجو "دينيس ساسو نجيسو" الذي يحكم البلاد لفترتين مجموعهما ٣٣ عاما.

وطبقاً للسيرة الذاتية للرئيس روبرت موجابى، فقد ولد عام ١٩٢٤ لأسرة فقيرة من اثنية الشونا ، حيث كان والده نجارا، وعندما كان موجابي لا يزال طفلاً تـرك والده الأسرة وانخرط فى العمل مع بعثة يسوعية رحل معها إلى جنوب إفريقيا تاركاً أسرته من خلفه، وتولت والدته التى كانت معلمة أمر تربيته وأشقائه الثلاثة، مـا اضطره للعمل وهو لا يزال صغيراً للمساعدة في تدبير نفقات الأسرة، فعمـل فـى حرفة رعي الأبقار وغيرها من المهن الصغيرة لكسب لقمة العيش.

وقد أظهر موجابى ميلاً للتعليم حيث واصل مراحل التعليم المختلفة والـتـحـق بجامعة فورت هير بجنوب إفريقيا عام١٩٥١ وتخرج فى مجال الآداب والتـاريـخ واللغة الإنجليزية، ثم استمر فى تحصيل العلم حيث حصل عام ١٩٥٣على درجـة البكالوريوس في التربية من خلال دورات المراسلة، وعمل فى مجال التدريس فـي بداية حياته.

وفى عام١٩٥٨ رحل إلى غانا ليلتحق بكلية سانت ماري لدراسة علم الاقتصـاد وهناك التقى بزوجته الأولى "سارة هيفرون"، وبعد عودته إلى مسقط رأسـه عـام ١٩٦٠ فوجئ بالأحوال السياسية السيئة فى بلاده وقيام المستعمر بتشريد عشرات الآلاف من المواطنين وما تلا ذلك من اشتعال الاحتجاجات والتظاهرات العنيفة، فما لبث أن انغمس فى العمل السياسي وشارك في التظاهرات احتجاجا على اعتقال قادة

المعارضة، وبدأ فى تبنى الفكر الماركسي الذى اقنع به مؤيدوه باعتبارها الطريـــق الأمثل لاستقلال بلاده مثلما كانت التجربة التى عايشها فى غانا، ثم تدرج فى العمل السياسي حيث أصبح أمين الدعاية للحزب الوطني الديمقراطي في العـــام ١٩٦٠، وفي العام التالي أصبح قائمًا بأعمال الأمين العام للاتحاد الزيمبابوي الشعبي الـــذي كان محظورا، وتعرض للسجن بسبب نشاطه المناهض لنظام الحكم العنصري آنذاك لأكثر من ١٠ سنوات، إلا أنه استمر وهو بالسجن فى النضال والترتيب لعملـــيـــات حرب العصابات باتجاه تحرير روديسيا الجنوبية من الحكم البريطاني.

وبعد خروجه من السجن انخرط موجابي في العمل السياسي والحزبى إلـــى أن شغل منصب رئيس الوزراء بعد فوز حزب زانو في الانتخابات التي جـــرت عـــام ١٩٨٠ حتى ١٩٨٧ وهو العام الذى أصبح فيه رئيساً لزيمبابوى طوال ٣٦ عامـــاً إلى أن تمت تنحيته مؤخراً، وقد عُرف عن موجابى عدم ظهوره في المناسبات إلا باللباس الرسمي وبربطة العنق لكنه تخلى عن هذا التوجه خلال حملة انتخـــابـــات الرئاسة عام ٢٠٠٠ وبات لا يظهر منذ هذا الحين إلا وهو يرتدي ملابس ذات ألوان فاقعة تحمل صوره الشخصية(وهى مرحلة رمزية تشير لتحول الرئيس لفكر الزعيم الأوحد).

وقبيل تنحيته بسنوات واجه موجابى انتقادات من جانب معارضيه بأنه يمـــهـــد الطريق لزوجته جريس، لتكون رئيسة للبلاد، وبأنه تعمد الإطاحة بنائبه الذي يتمتع بشعبية كبيرة، ويرى الخبراء أن موجابى خلال عقده الأول فى الحكم اشتهر باتباع سياسات نالت إعجاب وإشادة المجتمع الإقليمى والدولى، خاصة مـــا يـــتـــعـــلـــق بسياساته المناهضة للأقلية البيضاء التى كانت تهيمن على ملكية الأراضـــى فـــى بلاده، إلا أنه ما لبث أن استأثر بالحكم وسطوة النفوذ السياسي وتحييد منافســـيـــه بشكل منهجى، واتهمته أطراف دولية وبخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا بارتكاب تجاوزات لحقوق الإنسان، وإثارة النزاعات الاثنية ولعل أحداث عام ١٩٩٣ كانـــت بمثابة نقطة تحوُّل في تاريخ زيمبابوي ففى مواجهة المعارضة السياسية المتزايدة التى كان موجابي يؤكد على أن البيض يُمَوِّلونها، شجّع الرئيس المحاربين القدامى

على الاستيلاء بالقوة على الأراضى المملوكة للبيض بدون تعويض وكانــت هــذه الخطوة بمثابة المسمار الأخير في نعش القبول الغربي لموجابى، ففى عام ١٩٩٤ تم سحب درجة الدكتوراة الفخرية التي نالها، واتهمته حكومات غربيــة بــإســاءة استخدام حقوق الإنسان و"تجاهله الصارخ" للديمقراطية، الأمر الذى زاد من هــوة العداوة بينه والمجتمع الغربى وبخاصة بريطانيا والولايات المتحدة اللتان فرضتــا عقوبات على زيمبابوى، في الوقت ذاته أصبح خطاب الرئيس وسياساتــه أكــثــر عدائية تجاه الغرب بشكل متزايد، وتعرض وزوجته سيدة زيمبابوي الأولى لعقوبات من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، شملت حظر السفر، والاتهام بالاستيــلاء على أراضي المواطنين البيض وتزوير الانتخابات وقمع المعارضة السياسية.

يُذكر أن موجابى خسر انتخابات الرئاسة التى عُقدت عام ٢٠٠٨ وحــل فــى المرتبة الثانية بعد خصمه مورجان تسفانجيراى، وهو الأمر الذى قوبل بحــركــة عنف سياسى فى الشارع الزيمبابوى خاصة بعدما أقسم "إن الله وحده يمكــنــه أن يزيحه عن السلطة "ما أسفر عن اندلاع أعمال عنف من جانب المــعــارضــة أدت لمصرع أكثر من ٢٠٠ شخص.

الحزب الحاكم في زيمبابوي.. الطرف الثانى فى معادلة الصراع على السلطة:

تشكلت الجبهة الوطنية في أغسطس ١٩٦٣ كحلف سياسي وعسكري، وكــان الهدف الأساسى وراء التأسيس العمل على إسقاط حكومة الأقلية البيضاء الــتــي يرأسها رئيس الوزراء "إيان سميث"، من خلال الضغط السياسي والقوة العسكرية، وقد تأسس الحزب وفق الايديولوجية الاشتراكية المحافظة، ذات التوجه القــومــي الإفريقي ومكافحة الإمبريالية.

تعرض الحزب في نوفمبر عام ٢٠٠٨ لحالة من الانقسام الداخلى بسبب تردى وسوء الأحوال الأقتصادية، ومن الملاحظ أن الحزب بدأ يفقد شعبيته تدريجيا داخل الأوساط الشعبية فى زيمبابوى.. ففى الانتخابات البرلمانية التى جرت عام ٢٠٠٥ حصل على ٥٩,٦% من الأصوات الشعبية، و٧٨ من أصل ١٢٠ مقعدا منتخبا، ثم فى انتخابات ٢٠٠٨، فقد حزب الجبهة الوطنية الاشتراكية الأغلبية في البرلــمــان

للمرة الأولى، حيث حصل على ٩٤ مقعدا من المقاعد الموسعة البالغ عددها ٢١٠ مقاعد.

وفى عام ٢٠٠٨ تم تحميل الحزب المسئولية في تفشي مرض الكوليرا، الـذي قتل بالفعل ما بين ٣٠٠٠ شخص مع بداية ديسمبر ٢٠٠٨، ومع مقدم عام ٢٠١٤ تعرض الحزب لأزمات متوالية منذ قيامه بانتخاب قياداته المركزية، والتي أظهـرت وجود حالة من الصراع الكبير بين فصيلي قدماء المحاربين والجيل الجديد الذى لم يشارك فى حرب التحرير ، وبات الحزب ساحة صراع بين زوجة الرئيس "جريـس موجابي" التى لم تخف طموحها فى تولى رئاسة البلاد خلفاً لزوجها، ونائب الرئيس "جويس موجورو" حينها ووزير العدل الأسبق "إيمرسون منانجاجوا" ، نائب رئيس الدولة المقال فيما بعد، ومع بدء تحرك الجيش اتهم الحزب قائد الجيش بالخيانـة وطالبه بالابتعاد عن السياسة.

إيمرسون دامبودزو منانجاجوا...من التبعية لموجابى لخصم لدود:

أما الطـرف الرئيس فى عمليـة الصراع، والذى كان بمثابة السبب الأهـم فى قيام الجيش بخطوة إبعاد موجابى عن المشهد السياسى وخلعه من منـصب الرئيس، فهو "إيمرسون منانجاجوا " الرئيس المؤقت للبلاد والنـائب السـابق لموجابى...

ولد إيمرسون دامبودزو منانجاجوا، الملقب بالتمساح نظراً لصرامتـه فـي ١٥ سبتمبر ١٩٤٢، وعُرف عنه ميله للانخراط فى العمل السياسى، حيث انضم خلال فترة دراسته الجامعية بكلية "هودجسون التقنية" إلى الحركة الطلابية وتم انتخابـه بالفعل في السلطة التنفيذية، ولكن سرعان ما تم فصله من الجامعة عـام ١٩٦٠ نظراً لانخراطه فى العمل السياسى واتهامه بالضلوع إلى جانب آخرين فى حـرق بعض الممتلكات، إلا انه واصل مسيرته التعليمية خارج بلاده حيث تخرج من جامعة زامبيا في عام١٩٧٤، ثم التحـق لسنوات بجامعة لندن .

بعد تخرجه واصل العمل السياسى وانضم لحزب الإتحاد الوطني الزيمبـابـوي الأفريقي الجبهة الوطنية، كما كان قيادياً في جيش التحرير الوطنـي الإفـريـقـي

الزيمبابوي أيام الحرب الأهلية في روديسيا خلال حقبة السبعينيات، والتي انتهـت بإعلان استقلال زيمبابوي عام ١٩٨٠، وعين وزيراً لأمن الدولة لـمـدة ثـمـان سنوات، حتى عام ١٩٨٨ حيث أصبح وزيراً للعدل، وشغل منصب أمين الشئـون الإدارية خلال الفترة من يوليو ٢٠٠٠ – ديسمبر ٢٠٠٤، وأميناً للشئون القانونية في ديسمبر ٢٠٠٤، ثم عُين وزيراً للإسكان الريفي من عام ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٩.

ونظراً لتقربه من موجابى والمؤسسة العسكرية عين وزيراً للدفاع مـن ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٣ بعد فترة وجيزة كوزير للمالية في العام نفسه، وفي ١٠ ديسـمـبـر ٢٠١٤، تم تعيينه نائباً لرئيس زيمبابوي، وفى خطوة قد لا تكون مفاجئة تعـرض منانجاجوا، للإقالة عام ٢٠١٧ وكانت الأسباب المعلنة نتيجة ظهور "سمـات تـدل على عدم الولاء" تعرض بعدها لمحاولة اغتيال فاشلة الصيف الماضي، بـعـد أن تفاقمت الصراعات داخل الحزب الحاكم بين مجموعة من القياديين، وخوفاً عـلـى حياته اضطر للهرب إلى جنوب إفريقيا لحين عودته مرة أخرى بعد اشتعال الأحداث وقيام الجيش بوضع موجابى قيد الإقامة الجبرية.

جريس موجابي:

أما الطرف الثالث فى المشهد والتى كانت بمثابة الدافع الرئيس لتدخل الجيـش، فقد تمثل فى جريس ماروفا ، وهى الزوجة الثانية لموجابى اقتـرنـت بـه عـام ١٩٩٦وتبلغ من العمر ٥٢ عامًا، وتصغر زوجها بنحو ٤١ عامًا، وقبل زواجـهـا كانت تعمل كتابية بالمقر الرئاسي في أواخر الثمانينات عندما التقـت بـروبـرت موجابي، الذى تزوجته وأنجبت منه ثلاثة أبناء، ويشيد المؤيدون لها بعـمـلـهـا الخيري والإجتماعى ورعايتها دور للأيتام.

وقد كان عام ٢٠١٤ بمثابة نقطة تحول فارقة فى حياة "جريس" حيث دخلـت دهاليز السياسة عندما منحتها جامعة زيمبابوي درجة الدكتوراه في علم الاجتماع، وفي أواخر نفس العام، أُسند إليها مهمة قيادة الرابطة النسائية التابعة لحزب "زانو" الحاكم ولم تخف طموحها بأن تكون الرئيسة القادمة لزيمبابوى، وكانت تعد نفسها لتخلف زوجها في الحكم، كما ظلت تدعو لعزل نائبه إمرسون منانجاجوا قـبـل أن

يقرر موجابي عزله مطلع نوفمبر الماضى.

تعرضت لانتقادات سابقة بسبب سعيها لاستخدام حصانة دبلوماسية عندما اتهمت بالاعتداء على عارضة أزياء جنوب إفريقية عمرها ٢٠ عاما، ولم تكن هذه هـــي المرة الأولى التي تُتهم فيها بالاعتداء البدني ضد عدد من المواطنين.

تحرك الجيش ضد موجابى:

اللافت أن تحركات الجيش ضد القصر الرئاسى صادفت قبولاً أنياً من جــانــب جموع الشعب الزيمبابوى التي كانت تتوق لعهد جديد من الحكم. لكن مع ذلك لابــد من الإشارة لمجموعة من الملاحظات التى حددت سيناريوهات تنحية موجــابـــى، ونوجزها فيما يلي:

- أن تحرك الجيش للإطاحة بموجابي وأعوانه جاءت ردا على خطوة إبعاده نائبه إيميرسون منانجاجوا المدعوم من المؤسسة العسكرية والجناح القــديــم مـــن الحزب الحاكم، ومن قبله نائبته ولم يكن مبنياً فى الأساس على تحركات شعبية أو مظاهرات مطالبة برحيل موجابي، ومن هنا جاء طرح اسم منانـــجـــاجـــوا كرئيس انتقالي للبلاد، على أن يتم إجراء الانتخابات في موعدها المقرر في عام ٢٠١٨.
- محاولة إبعاد صفة الانقلاب عن خطوة إجبار موجابى على الاستقالة خشـــيـــة حدوث مواقف غير مواتية من جانب الهيئات الإقليمية، خاصة السادك والإتحاد الأفريقي، ومحاولة الحصول على تقبلها بسهولة للنتائج النهائـــيـــة لـــهـــذه التحركات ضد الشرعية القائمة.
- يُضاف لذلك وجود مخاوف أن تدخل البلاد فى نفق مظلم من الخلافات السياسية فى ظل تصاعد الأزمة الاقتصادية التى تمر بها زيمبابوى، وتصاعد حالة عـــدم التوازن بين جيل الشباب والمحاربين القدماء داخل الحزب الحاكم نفسه.
- الخوف من ردود أفعال غير مواتية من جانب الأطراف الدولية للتغييرات التي سيحدثها الجيش في الداخل، وانعكاسات ذلك على الأوضاع المعيشية للشـــعـــب وهو ما يمثل الاختبار الحقيقي للقادة الجدد لزيمبابوي.

ويلاحظ فى هذا السياق وجود موقف شبه جمعى ومباركة إقليمية ودولية لتنحى "موجابى" عن السلطة خاصة وأن الجيش توجه فى البداية لنفى صفة الانقلاب على السلطة الشرعية خشية من مواقف قد تكون غير متوافقة مع تلك الخطوة، ورفـــع الحرج عنها خاصة وأن منظمات مثل الإتحاد الافريقي وجماعة تنمية الـــجـــنـــوب الأفريقي (السادك)، تأسست وفق مبادئ ترفض التغييرات غير الدستورية للحكومات المنتخبة، وتقوم بفرض عقوبات على الدول التي تشهد انقلابات عسكرية، وتمنـــع مشاركتها في أنشطة المنظمة، وقد يفسر ذلك موقف تلك المنظمة التى أعلنت منـــذ البداية أنها لن تقر موقف أى من الطرفين ففيما ترفض التحركات التى قام بـــهـــا الجيش فإنها ليست على استعداد لتقديم دعم لروبرت موجابي، سواء بإرسال قوات أو استخدام الضغط الاقتصادي.

من جانبه أعرب الاتحاد الأفريقي على لسان موسى فكي رئيس المفـــوضـــيـــة، رفض المنظمة وإدانتها للتغييرات غير الدستورية للحكومات، داعياً الأطـــراف ذات الصلة في زيمبابوي إلى إدارة المسألة في إطار قانوني.

أما على صعيد المواقف الدولية، فقد تمايزت ما بين إعلان الخوف من انـــزلاق زيمبابوي إلى هاوية الفوضى أو الخضوع للحكم العسكري، والإعراب عن الترحيب برحيل موجابي. ففيما، دعا الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو جوتيريش، جميـــع الأطراف في زيمبابوي إلى ضرورة التحلي بالهدوء وضبط النفـــس. أكـــد وزيـــر الخارجية الأمريكي، تلريسون، على قلقه الشديد إزاء الأوضاع في زيمبابوي، مؤكداً على ضرورة إعادة الأوضاع إلى نصابها فى ظل رئاسة مدنية وليست عسكـــريـــة بينما أشار مساعده للشئون الأفريقية بالإنابة، دونالد ياماموتو، عن تأييده لرحيـــل موجابي.

أما فرنسا فقد رحبت باستقالة موجابى وذكرت وزارة الخارجية الفرنسية – فى بيان– لها أن روبرت موجابى تحلى بالمسئولية بدعوته إلى تداول نقل السلـــطـــة بشكل سلمى وبدون عنف أو إراقة دماء، معتبرة أن القرار الذى اتخذه بالتنـــحـــى سيفتح الطريق لانتقال سياسى سلمى يحترم التطلعات المشروعة لشعب زيمبابـــوى

وأكدت الخارجية الفرنسية، استعداد فرنسا مع شركائها الدوليين لدعم و مواكبة هذا التحول السياسى.

أما بريطانيا الغريم التقليدى وعدو موجابى التاريخى فقد أكدت عـــلـــى لســـان بوريس جونسون، وزير خارجيتها، أن سقوط موجابى يحمل لحظة أمل لشـــعـــب زيمبابوى، وأن بريطانيا سوف تدعهم، بينما قالت رئيسة الوزراء البريطـــانـــيـــة تيريزا ماى " لقد رأينا فى الأيام الأخيرة رغبة شعب زيمبابوى فى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وتوفير الفرصة لإعادة بناء اقتصاد البلاد فى ظل حكومة شرعـــيـــة"، مشيرة إلى أن استقالة موجابى تعطى البلاد الفرصة لإقامة طريق جديد.

ومع كل الضغوط الداخلية والإقليمية والدولية المضافة للأزمة بما لا يعود بالنفع أو الدعم لموقف الرئيس موجابى، لم يكن باقياً أمام رئيس زيمبابوى، المشهود له من أقرانه بدوره الهام والمؤثر فى مقاومة الاستعمار، إلا أن يختتـــم مســـيـــرتـــه النضالية، بشكل مشرف يليق بتاريخه، وذلك باللجوء لسبيل وحيد لإنهاء الأزمـــة دون مزيد من التوتر، بإعلان استقالته وتسليم السلطة تمهيداً لإجراء انتخـــابـــات ديمقراطية، مقابل الخروج الآمن من الأزمة السياسية الطاحنة التى مرت بها البلاد.

موجابى وصفقة المجهول:

رغم أن الأزمة فى زيمبابوى لم تدم طويلاً، وانتهت بإعلان موجابى البالغ من العمر ٩٣ عاماً الاستقالة من منصبه كرئيس للبلاد يوم ٢١ نوفمبر ٢٠١٧ تحـــت الضغط العسكرى والشعبى، خاصة بعدما قضت المحكمة العليا فى زيمبابوى، بـــأن سيطرة الجيش على السلطة والإطاحة بروبرت موجابى كانت قانونية،" وأن تحـــرك قوات دفاع زيمبابوى جاءت لمنع اغتصاب السلطة من قبل المقربين من الرئيـــس السابق يعد دستوريا".

إلا أن السؤال الأكثر تعلقاً بالأذهان حول كيفية قبوله الاستقالة،خاصة وانه أعلن منذ البداية إصراره الاستمرار فى منصبه، ما يفرض علامات استفهام حول الطريقة أو الصفقة التى خرج "موجابى" بموجبها من موقعه على رأس الدولـــة، وكـــذلـــك مصيره ومصير أسرته فى نهاية المطاف.

ففى محاولة لكشف اللثام عما دار وراء الكواليس والأبواب المغلقة، كشفت تقارير، تفاصيل الصفقة حيث قدم قادة الجيش ومنانجاجوا خيارين لموجابى، أولهما" التعاون في المفاوضات الجارية مع الجيش، من أجل التوصل إلى حل سلمي للأزمة، وبالتالي الحفاظ على ماضيه أو التشبث برأيه، وتحدى إرادة الشعب.

وتم فى نهاية الأمر وطبقاً لما جاء بتقارير الإعلام تم الإتفاق على تنازل موجابى عن حكم بلاده بالاتفاق على حصوله وزوجته، على "مصافحة ذهبية" تقدر بملايين الدولارات فى إطار اتفاق تم التفاوض عليه، و"المصافحة الذهبية" وفقًا للقواعد الأمريكية، تتأسس على حجية قيام صاحب العمل حال رغبته التخلص من أحد العاملين لديه ضد إرادته، بتعويضه ودفع مبلغًا مقابل انهاء خدماته، ووفقاً لهذا المبدأ نشرت العديد من التقارير اتفاق الطرفين على دفع مبلغ ١٠ ملايين دولار لموجابى فضلاً عن منحه الحصانة ضد المحاكمة، وضمانة عدم اتخاذ أي إجراء ضد المصالح التجارية الواسعة لأسرته، التى تشمل سلسلة من مزارع الألبان، كما تتضمن الصفقة، تلقى "موجابى"، راتباً شهرياً يصل لـ ١٥٠ ألف دولار، حتى وفاته، كما ستحصل السيدة الأولى البالغة من العمر ٥٢ عامًا، على نصف هذا المبلغ لبقية حياتها، بالإضافة الى استمرار بقاء موجابى وزوجته فى قصرهما الكبير المعروف باسم "السقف الأزرق"، فى العاصمة هرارى، مع تكفل الدولة بتكاليف الرعاية الطبية، والموظفين المحليين، والأمن، والسفر إلى الخارج للرئيس السابق وأسرته.

من ناحية أخرى لم يشمل الإتفاق عدداً من المسئولين والوزراء الذين يواجهون محاكمات وعقوبات محتملة قاسية، ويأتى على رأس هذه القائمة وزير المالية السابق، إجناطيوس تشومبو، الذى كان من بين المعتقلين عندما استولى الجيش على السلطة، وتتم محاكمته باتهامات بالفساد المالى والحصول على ما يزيد عن ٣,٦ مليون دولار.

ففى رسالة وجهها إلى رئيس البرلمان الزيمبابوى" جاكوب موديندا" أكد موجابي أنه تنازل عن صلاحياته طوعا من أجل ضمان الانتقال السلس للسلطة في البلاد،

مطالبا نشر قراره بالاستقالة في أسرع وقت ممكن، فيما لم يسم اسم شخص مكلف منه بإدارة أمور البلاد بعد استقالته، مضيفا أنه يعمل على إيجاد حلول قانونية بهذا الشأن لضمان أن يكون للبلاد من يتولى قيادتها .

فيما قرر حزب "الاتحاد الوطني الزيمبابوي الإفريقي – الجبهة الوطنية" الحاكـم فى اجتماع اللجنة المركزية فى الأقاليم العشرة لزيمبابوى إقالة موجابى، واعــلان "إيمرسون منانجاجوا، نائب الرئيس المقال لتولى منصب الرئيس لحـــين إجــراء الانتخابات الرئاسية خلال العام الحالي فضلاً عن فصل جريس زوجة موجابي مـــن قيادة الرابطة النسائية بالحزب.

خاتمة

إن ما حدث فى زيمبابوى من إبعاد الرئيس السابق روبرت موجابى عن منصبه وإجباره على الاستقالة لا يمكن النظر إليه باعتباره انقلاباً عسكرياً مكتمل الأركان، ولا تتوفر فيه المعايير القانونية للانقلاب، وانما هو بمثابة مرحلة انتقالية، تحظـــى بقبول ودعم الشعب، كما أن قادة الجيش لم يلجأوا لازاحة موجابى عن منصبه منذ اليوم الأول لإبعاد صفة"الانقلاب الثورى" على الرئيس، كما لم يتم اللجوء لخطــوة السيطرة على قصر الرئاسة أو إلغاء الدستور وتعطيل عمل البرلمان، فضـــلاً عـــن الإعلان عن تسمية رئيس مؤقت لحين إجراء انتخابات رئاسية خلال الفترة القادمة.

ورغم أنه كان من المنتظر مع التطورات المتتالية للأزمة، أن تتضح الـــرؤيـــة داخل المشهد المرتبك حول مصير الرئيس موجابى، وزوجته، إلا أن المشهد ازداد ارتباكًا ابتداءً من بدء مفاوضات قادة الجيش معه للتنحى، إلا أنه رفض الأمر برمته فى البداية، تبعها خروج تصريحات متضاربة تشير إلى موافقته التخلى عن السلطة فى مقابل الخروج الآمن، إلى جانب ظهوره المفاجئ فى حفل تخريج دفعة جامعيـــة بالعاصمة، رغم الإعلان المسبق عن وضعه قيد الإقامة الجبرية، إلا أن ظـــهـــور الضغط الشعبى الذى تغيب خلال الساعات الأولى من تحركات الجيش، رجحت كفـــة نهاية الرئيس موجابى، بالتنحى عن السلطة استجابة لمطالب آلاف المتظاهـــريـــن الذين خرجوا إلى شوارع العاصمة هرارى، رافعين لافتات وصور الرئيس المؤقـــت

الحالى، مكتوب عليها "موجابى.. يجب أن ترحل"، إلى جانب صور أخرى لقـــائـــد قوات الدفاع فى زيمبابوى، كونستانتينو تشيوينجا، مكتوب عليها "صوت الشعب".

ورضوخاً للضغوط التى مورست قام موجابى بتوجيه خطاب قوبل، بحالـــة مـــن الإحباط الشديد لدى جموع الشعب الرافض لسياساته، والطامح إلى الخـــلاص مـــن سطوته التي دامت نحو أربعة عقود، حيث عبر زعيم المـــعـــارضـــة "مـــورجـــان تسفانجيراي" عن ذلك، مشيرًا إلى أنه ليس الوحيد المحبط وإنما "الأمة كلها"، أمـــا عن ردة الفعل الشعبية حول الخطاب فقد أكد " كريس موتسفانجوا" زعيم قـــدامـــى محاربي زيمبابوي، والذي يتزعم جبهة المعارضة ضد الرئيس "مـــوجـــابـــي"، أن الخطط الرامية لعزل الرئيس كانت ستمضى قدمًا فى كافة الاحوال حيث تم إمهـــال الرئيس "موجابي" ٢٤ ساعة للتنحي عن منصبه، أو مواجهة إجراءات عزله، وذلك بغية إيجاد نهاية سلمية لمسيرة حكمه في البلاد.

من ناحية أخرى، وطبقاً لرؤى عدد من المراقبين أن ما حدث في زيمبابوي لـــم يكن انتفاضة شعبية ضد الاستبداد، بقدر اعتبارها انقلاب قصرٍ من داخل الـــحـــزب الحاكم نفسه، لذلك يرجح "جون كامبل" عبر دورية فورين أفيرز أن يواصل زعيـــم زيمبابوي القادم، الذي ربما يكون نائب الرئيس السابق إيمرسون منانجاجوا أو أحد مؤيديه، السير على درب الاستبداد والاسئثار بالسلطة مثلما كان سابقه موجابـــي، وإن كانت اللمسة الشخصية قد تتراجع قليلا مع رحيل الرئيس ‘‘التاريخيّ’’ الوحيـــد الذي عرفته زيمبابوي منذ نهاية حكم الأقلية البيضاء في عام ١٩٨٠.